

٢٠٢٦/٠٧/٢٠

## بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

### بشأن

### بشأن رفض طلب شركة بي أي جي للتجارة والاستثمار (BIG) الحصول على موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح المعد وفقاً للمادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية

في إطار مباشرة الهيئة العامة للرقابة المالية لاختصاصاتها المقررة بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وحرصها على حماية حقوق المستثمرين وتحقيق سلامة وعدالة وشفافية سوق رأس المال، واستكمالاً للبيان الصادر عن الهيئة بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٦، وما سبقه من قرار الهيئة بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤ بإرجاء البت في طلب شركة بي أي جي للتجارة والاستثمار (BIG) موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح المعد وفقاً للمادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، بغرض السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع زيادة نقدية لقدامى المساهمين من مبلغ ٣٢،٨٠٦،١٢٩،٩٠ جنيه إلى مبلغ ٧٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه، بزيادة قدرها ٣٧،١٩٣،٨٧٠،١٠ جنيه، تود الهيئة إحاطة المتعاملين بالسوق بما يلي:

سبق للهيئة أن خاطبت الشركة بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٦ ومنحتها مهلة تنتهي في ٢١ يوليو ٢٠٢٦ لاستيفاء المتطلبات الفنية والرقابية اللازمة للنظر في الطلب، والتي شملت إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإزالة الملاحظات الجوهرية الواردة عليها، وإعداد دراسة قيمة عادلة بواسطة مستشار مالي مستقل تستند إلى القوائم المالية بعد تصويبها، وتقديم دراسة جدوى مستوفاة تتضمن بياناً واضحاً ومحددًا لأوجه استخدام حصيلة الزيادة النقدية، فضلاً عن دعوة الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتقرير مراقب الحسابات، ودعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة، وإعداد ونشر القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦، واستيفاء باقي المتطلبات الواردة بخطاب الهيئة .

وبتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٢٦، ورد إلى الهيئة كتاب الشركة طلبت فيه منحها مهلة إضافية لاستكمال الإجراءات اللازمة لعقد الجمعية العامة العادية لاعتماد تعيين مراقب الحسابات، وعقد الجمعية العامة غير العادية للنظر

في استمرار الشركة، واستكمال معالجة الملاحظات الفنية والتقييمات ودراسات القيمة العادلة وإدراج آثارها بالقوائم المالية، كما ذكرت الشركة أنه في حال تعذر منحها المهلة المطلوبة فإنها تعتزم دعوة مجلس إدارة الشركة لاتخاذ قرار بالعدول المؤقت عن اعتماد تقرير الإفصاح لحين استكمال وإعداد كافة المتطلبات.

وبدراسة ما ورد بكتاب الشركة المشار إليه وفي ضوء موقف الشركة، فقد تبين للهيئة أن كتاب الشركة قد تضمن إقراراً بعدم استكمال المتطلبات الجوهرية التي سبق أن ألزمت بها الهيئة الشركة، وأن ما ورد به لا يغير من استمرار عدم استيفاء المتطلبات الفنية والرقابية اللازمة للحصول على موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح، لاسيما وأن الشركة تجاوزت المدد القانونية المقررة لدعوة الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية، ولم تستكمل إعداد واعتماد ونشر القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦، كما لم تقدم قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، أو دراسة جدوى مستوفاة تتضمن بياناً محدداً لأوجه استخدام حصيلة الزيادة النقدية، أو دراسة قيمة عادلة معدة على أساس تلك القوائم المالية، وهي جميعها متطلبات جوهرية يتعين استيفاؤها قبل موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية .

وبناءً على ما تقدم، وعملاً بأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، قررت الهيئة رفض طلب شركة بي آي جي للتجارة والاستثمار نشر تقرير الإفصاح المعد بغرض السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في الزيادة النقدية لرأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٩,٩٠,٨٠٦,٣٢ جنيه إلى ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لعدم كفاية الإفصاح وعدم استيفاء المتطلبات القانونية والرقابية والفنية اللازمة للموافقة على نشر التقرير وما يترتب عليه من عدم إمكانية السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال المشار إليها.

وتهيب الهيئة بالمستثمرين ضرورة دراسة الإفصاحات والقوائم المالية المنشورة من الشركة بعناية قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما تؤكد استمرار متابعتها لموقف الشركة واستيفائها للمتطلبات والإفصاحات اللازمة، فضلاً عن استمرار فحص التعاملات التي تمت على أسهم الشركة واتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وفقاً لأحكام القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال.

\*\*\*\*\*